الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

تحليل القضية الحملية عند أرسطو

The Analysis of Aristotle's predicate proposition

د.أمال موهوب
أستاذة محاضرة «أ» جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله
mouhoubamelmk@yahoo.fr

ملخص

موضوع هذا المقال يندرج في إطار المنطق التقليدي حيث قمنا بضبط مفهوم القضية الحملية عند أرسطو باعتبارها مادة القياس الأرسطي،فعلاقة الحمل –حسب أرسطو-هي العلاقة التي ترجع إليها كل العلاقات الممكنة. و سنقوم بتحديد الاختلاف بين الجملة بالمعنى النحوي وفقا لخصوصيات اللسان اليوناني والقضية بالمعنى المنطقي بعبارة أخرى مدى تكافؤ الجملة النحوية والقضية المنطقية، وتحديد عناصر القضية: الموضوع والمحمول والرابطة ؛ومن ثمّ ضبط خصائص الحدود المنطقية (الحد الكلي المتعالي،والحد الكلي والحد الفردي)

الكلمات الدالة: المنطق، القضية، الموضوع، المحمول، الرابطة، الحد.

Abstract

This paper scope is the traditional logic,our aim is to set the concept of Aristotle's predicate proposition as an Aristotelian syllogism matter.

The predicate relationship in Aristotle view is the one to which all the possible relationships are referred,we will determine the difference between the sentence in a grammatical meaning according to the specification of the greek language and the proposition in a logical meaning, in other words our aim is to determine the extent of compatibility of the grammatical sentence and the logical proposition,and determine the elements of the proposition :subject,predicate and the connection,then set the traits of the logical terms.

Keywords : *Logic, Proposition, Subject, Predicate, Connection, Term.*

مقدمة

يحتل التحليل مكانة محورية في أعمال أرسطو المنطقية، فقد كتب التحليلات الأولى بغرض عرض القسم التقني لنظرية القياس إذ خصّص المقالة الأولى لتحليل القياس إلى أنواعه الرئيسية: البرهاني، الكامل والناقص، الجدلي، الشعري، الخطابي والسفسطائي؛ ثم حلّل القياس البرهاني إلى مقدمتين تلزم عنهما نتيجة بالضرورة وفقا لجملة من القواعد والمبادئ. فكيف يحلّل القضية الحملية؟

تختلف الجملة النحوية عن القضية المنطقية، وفي هذا الصدد يقول ابن سينا: " هذا الصنف من التراكيب الذي نحن مجمعون على أن نذكره، هو التركيب الخبري، وهو الذي يقال لقائله: إنّه صادق فيما قاله أو كاذب. وأمّا ما هو مثل الاستفهام، والالتماس، والتمني، والترجي، والتعجب ونحو ذلك، فلا يقال لقائله: إنّه صادق فيه أو كاذب"[1].

إذن القضية هي جملة ولكن ليست كل جملة قضية فالجمل الإنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب مثل قولنا: «مارس الرياضة» ،» ما اسمك ؟»، « ليت الشباب يعود يوما»، « الريف أجمل من المدينة»، « الطقس جميل»... فهذه الجمل تُعبّر عن أحكام ذاتية.

ويمكن الاستناد إلى الأمثلة الآتية لتوضيح هذا الفرق:

1- إذا كانت الشمس مشرقة فإنّ الضوء منتشر.

2- الفيلسوف أبو نصر الفارابي الذي شرح منطق أرسطو ألّف كتاب الألفاظ.

3- أفلاطون وأرسطو كانا فيلسوفين
أفلاطون وأرسطو كانا متحابين

4- المطر يسقط
هل المطر يسقط ؟

5- هذا القلم
هو فيلسوف

نلاحظ في المثال الأول أنّ العبارة « إذا كانت الشمس مشرقة فإن الضوء منتشر» عبارة واحدة (جملة شرطية) من الناحية النحوية، ولكن من الناحية المنطقية تتكون هذه العبارة من قضيتين بسيطتين هما: « الشمس مشرقة» و « الضوء منتشر» ترتبطان بثابت الاستلزام « إذا...فـ «، فتؤلفان قضية جزيئية[2].

في المثال الثاني نلاحظ أنّ الجملة من الناحية النحوية مركبة لأنّها تتكون من جملتين: « الفيلسوف أبو نصر الفارابي الذي شرح منطق أرسطو » و «ألّف كتاب الألفاظ »، بينما تعتبر قضية بسيطة من الناحية المنطقية[3].

أمّا فيما يتعلق بالمثال الثالث:- أفلاطون وأرسطو كانا فيلسوفين - أفلاطون وأرسطو كانا متحابين

فالقضيتان لهما نفس التركيب النّحوي في حين أنّه في المنطق القضية الأولى تعبّر عن علاقة وصل بين قضيتين هما: « أفلاطون فيلسوف» و «أرسطو فيلسوف» بينما العبارة الثانية تعبّر عن علاقة واحدة بين أفلاطون وأرسطو؛ وبالتالي فالقضية الأولى جزيئية والثانية ذرية[4].

أمّا بالنسبة للمثال الرابع « المطر يسقط» و « هل المطر يسقط؟» فإنّ التركيب الأول ينتمي إلى الأسلوب الخبري أمّا الثاني فينتمي إلى الأسلوب الإنشائي. وبالتالي فتعتبر العبارة الأولى قضية منطقية لأنّها تحتمل الصدق أو الكذب.

ممّا تقدّم نصل إلى النتائج الآتية:

1- لا وجود للتكافؤ بين القضية المنطقية والجملة النحوية، ليست كل جملة نحوية قضية منطقية وإنّما الجمل التي لها القابلية لأن توصف بالصدق أو الكذب.

2- ليست كل الجمل الخبرية قضايا منطقية حيث أنّ الجمل الخبرية التي يكون مبتدؤها إسما من أسماء الإشارة أو ضميرا منفصلا (المثال رقم 05)، إذا لم تقترن بسياق محدد فلا تعبّر إطلاقا عن قضية منطقية بعبارة أخرى لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب(*).

يرى أرسطو في كتاب العبارة أنّ القضية (أو الحكم) باعتبارها نوعا من القول تفترض ضرورة وجود عنصرين هما: الاسم (Onoma) والكلمة (Rhéma) (**)، وقد عرّف الاسم بأنّه: "لفظة دالة بالتواطؤ، مجرّدة من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاّ على انفراده"[5]، أمّا الكلمة فهي: " ما يدل- مع ما تدل عليه- على زمان، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده، وهي أبدا دليل ما يقال على غيرها"[6].

وهنا ينبغي أن نلاحظ أنّ الدلالة على الزمان لا يُقصد بها الإفادة الأولى التي تنقلها حروف جذر الكلمة، بل ما تفيده الصورة الصرفية من إضافة زمنية هو المراد هنا[7]، والفعل باعتباره لفظا دالا فما هو إلاّ الاسم:" وأقول إنّ الكلمة إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل على شيء، وذلك أنّ القائل لها يقف بذهنه عليه، وإذا سمعه منه السامع قنع به"[8].

ويضيف أرسطو عنصرا آخر في تعريفه للكلمة من أجل تمييزها عن الاسم، فالكلمة تقال إلى جانب الاسم وترتبط به لكونها دائما دليل ما يقال على غيرها؛ لذا جاز اعتبار: "الإنسان يحضر حكما أو قضية ولم يجز ذلك في: الإنسان حاضر"[9].

إذن نستنتج – بالاستناد إلى كتاب العبارة (❖)- أنّ أجزاء القول المنطقي اثنان اسم وكلمة ، و لابدّ أن يكون هذا القول جازما أو خبريا و : " الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها، ومثال ذلك: الدعاء، فإنّه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب"[10].

وهذا القول هو الذي يصبح مقدمة عندما يكون جزءا من قياس، ويعرّفه في التحليلات الأولى كالآتي: " المقدمة هي قول موجب شيئا لشيء، أو سالبا شيئا عن شيء"[11]، وأجزاء المقدمة بناءا على هذا التعريف هما:

1- شيء يُوضع وهو الموضوع (Sujet).

2- شيء يُحمل على ما وُضع وهو المحمول(Prédicat).

وغالبا ما يُعبّر عن الموضوع باسم وعن المحمول بكلمة وعندئذ تكون أجزاء القضية الملفوظة اثنان فتسمّى بالاثنانية، أمّا لو عُبّر عن المحمول باسم فلا بدّ من إضافة عنصر ثالث كي يستقيم القول الخبري نحويا؛ ولتحقيق هذا الغرض خصّصت بعض اللّغات الطبيعية (*) فعل أو فعلين نذكر مثلا: في اللّغة الفرنسية (être) و (avoir) بينما أوقفته اللغات الأخرى على بنية مخصوصة وذلك مثلا باشتراط حالة الرفع (Le cas nominatif) مع التنوين (في اللّغة العربية مثلا).

وباحتساب هذا العنصر الثالث تسمّى القضية ثلاثية إذ تتألف من: موضوع ومحمول ورابطة، وقد حاول بعض مناطقة العرب في العصر الوسيط في ترجمتهم أو شرحهم لمنطق أرسطو استعمال الضمير»هو» للتعبير عن الرابطة من أجل إظهار العنصر الثالث اعتقادا منهم بصورية هذا العنصر.إذن الصورة «س هوع» تسمى قضية حملية.

يجب الإشارة إلى أنّ لهذه البنية علاقة ببنية الجملة عند

اليونان فهي ترادف الجملة الاسمية في اللّسان(**) اليوناني، وقد نجم عن توظيف فعل الوجود كرابطة صعوبات كثيرة، ففعل (esti) اليوناني يفيد معنيين: معنى وجودي وآخر صوري وهذا ما نلاحظه بوضوح في الفعل الفرنسي(être) حيث يقوم في قولنا: « L'homme est » بالدورين معا. وذلك ما يوضحه التركيب الآتي:

« L'homme est un être »لقد عُزل هنا « être » المحمول عن « être » الرابطة.

إنّ هذه الازدواجية في المعنى تؤدي إلى إحداث غموض في الدلالة الذي يؤدي إلى الخطأ والالتباس في تبيّن البنية المنطقية للغة الطبيعية[12].

إذن القضية الحملية عند أرسطو هي قضية بسيطة لأنّها تعبّر عن أبسط الأقوال التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وتتكون من عنصرين بسيطين توجد بينهما رابطة، حيث أنّ علاقة الحمل هي العلاقة الأساسية التي ترجع إليها جميع أنواع العلاقات الممكنة، فما هي خصائص عناصر القضية الحملية؟

تتألف القضية الحملية – حسب التحليل الأرسطي- من حدين، فالحدّ هو العنصر الأساسي الذي بني عليه المنطق عند المعلّم الأوّل ولذلك يُعرّفه المناطقة المعاصرون بـ « منطق الحدود» (Logique des termes).

الحدّ (Terme) هو التعبير اللّفظي عن التصور(*)، فالحدّ هو: " ما إليه تنحل المقدمة وذلك كالمقول والذي يقال عليه المقول"[13]؛ إذن تتألف القضية من حدين حيث يسمّى الأوّل موضوعا والثاني محمولا. وقد يكون اللّفظ الذي يشغل محلّ الموضوع اسما شخصيا وعندئذ تسمّى قضية شخصية أو اسما كليّا فإمّا أن يهمل كمه(*) فتسمّى قضية مهملة وإن ذُكر فإمّا أن يؤخذ كلّه (الحكم يشمل جميع الأفراد) فتسمى قضية كلية أو يؤخذ بعضه (الحكم يشمل بعض الأفراد) فتسمّى قضية جزئية. وبما أنّ المحمول قد يُثبت صفة للموضوع فتكون عندئذ القضية موجبة وإمّا ينفي صفة عن الموضوع فتكون عندئذ سالبة.ويمكن تلخيص ذلك وفقا للمخطط الأتي:

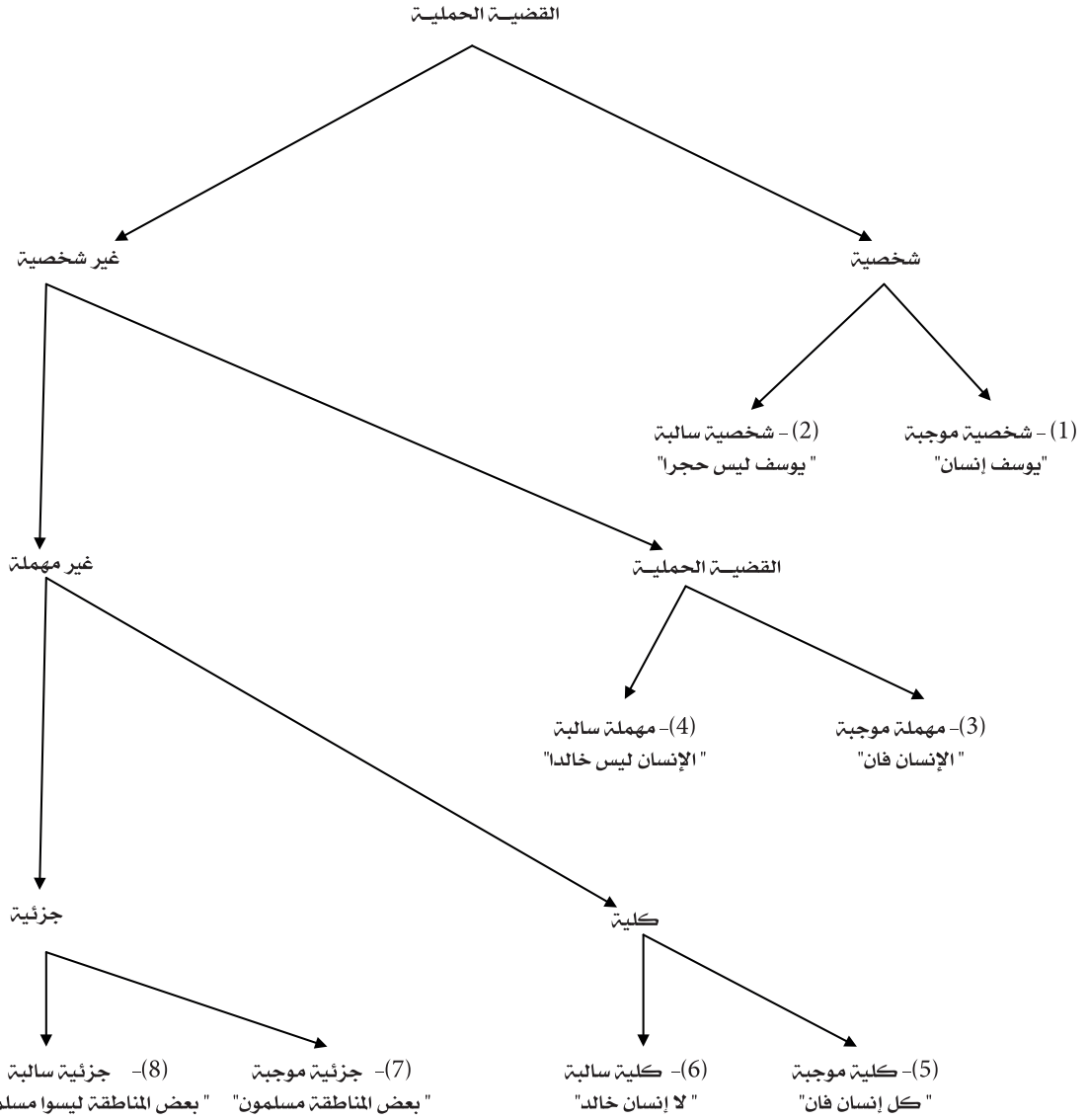

من خلال التصنيف السابق يتضح لنا أنّ أرسطو لم يتجاهل القضايا الشخصية لكنه حصر استعمالها في حدود الاستدلال بالاستقراء أو بالتمثيل(**) مقصيا لها عن القياس حيث يقول: "ولمّا كانت المعاني بعضها كليا وبعضها جزئيا، وأعني بقولي «كليا» ما من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد، وأعني بقولي «جزئيا» ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك أنّ قولنا «إنسان» من المعاني الكلية. وقولي « زيد» من الجزئيات، فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحيانا لمعنى من المعاني الكلية، وأحيانا لمعنى من المعاني الجزئية"[14].

خصائص الحد المنطقي

ما هي خصائص الحدود الأرسطية المنطقية التي يستعملها في الاستدلال الجامع؟

يميّز أرسطو بين ثلاثة أنواع من الحدود:

1- الحد الكلي المتعالي (TermeTranscendental): وهو الحد الذي تندرج تحته جميع الحدود بينما لا يندرج تحت أي حد، حيث يصدق على جميع الأصناف[15] نذكر على سبيل المثال: الوجود، المادة...

2- الحد الكلّي: وهو الحد الذي يندرج تحته حدود كلية وتندرج هي نفسها تحت حدود أعمّ منها، نذكر على سبيل المثال: الحد «حيوان» يندرج تحته الحدّ الكلي « إنسان» وهو يندرج تحت حدّ كلّي أعم منه هو « الكائن الحي»[16].

3- لحد الفردي: وهو الذي يشير إلى فرد معيّن مثلا: زيد.

من بين هذه الأنواع لا يقبل أرسطو إلاّ النوع الثاني(*) لأنّ هذا الحدّ يتميّز بخاصية القابلية لأن يكون إمّا موضوعا وإمّا محمولا في القضية، كقولنا: « كل حيوان فان»، الحدّ « حيوان» موضوع. وقولنا: « كل إنسان حيوان»، الحدّ « حيوان» محمول.

إنّ إهمال أرسطو للصنفين (الأوّل والثاني) فسره بعض الدارسين تفسيرا أنطولوجيا مرتبطا بموقفه من العلم: لا علم إلاّ بالكلّي[17]، فلذلك لا بدّ أن يكون الحدّ كليا، وبما أنّ الكلّي نسبي فهو نوع بالنسبة إلى ما فوقه من أجناس وجنس بالنسبة إلى ما دونه من أنواع، وتسلسل الأجناس والأنواع صعودا ينتهي عند الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس وبالتالي فهو غير قابل للتعريف؛ ولهذا السبب لا يكون حدّا منطقيا.ومن جهة أخرى فإنّ تسلسل الأنواع والأجناس نزولا ينتهي عند الجنس الأسفل الذي ليس تحته إلاّ الأفراد التي لا تدخل في التحليل لأنّه لا علم إلاّ بالكلي، والفردي ليس موضوعا للعلم؛ ولا تشكل حدودا في الاستدلال الجامع حيث لا تقبل التعريف، ولكن النوع الأسفل يقبل التعريف لأنّه يندرج تحت جنس قريب فهو بذلك حدّ علمي وهو بسيط. إذن الحدّ الأرسطي بسيط من وجهة النظر المفهومية.

ويمكن توضيح ذلك بالاستناد إلى شجرة فورفوريوس(*):

شجرة فورفوريوس

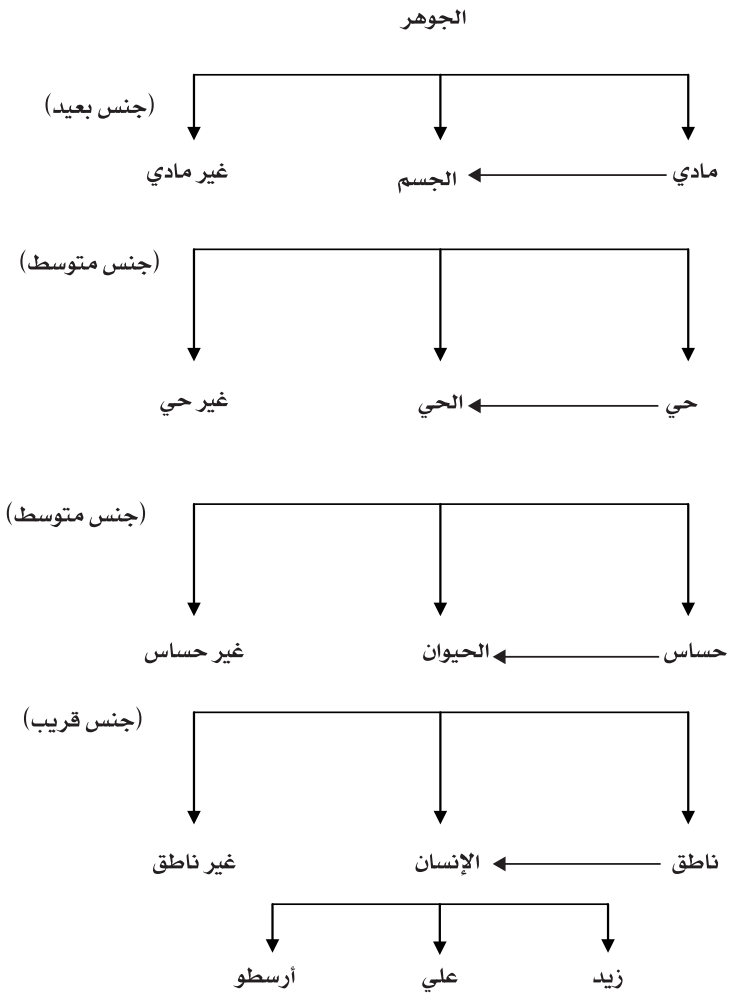

وجملة القول إنّ بنية القضية الحملية وفقا للتحليل الأرسطي ذات ثلاثة عناصر: موضوع، محمول ورابطة، وهذه الأخيرة معدودة في جانب المحمول حيث تقوم بربط الثاني بالأوّل.إذن القضية الحملية هي أبسط أنواع القضايا عند أرسطو.

الهوامش

1- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات،تحقيق سليمان دنيا،(مصر: دار المعارف،1960)، القسم الأوّل، ص -267 268.

2- Gilles Doyon, Pierre Talbot, La logique du raisonnement,(1ére édition, Canada : Le Griffon d'argile, 1986), p 24.

3- Ibid. p.25.

4- Louis Vax, Lexique Logique, (1ére édition, France : P .U.F, 1970), p.109.

(*)— لا بدّ من الإشارة إلى أنّ قولنا بأنّ القضية هي التركيب الخبري الذي

يحتمل الصدق أو الكذب يخصّ الأنساق المنطقية القائمة على مبدأ الثالث المرفوع ولا يصدق على الأنساق الثلاثية والمتعددة القيم هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى توجد بعض القضايا التي يتعذر تقرير صدقها أو كذبها في بعض الحالات نذكر مثلا ما يعرف بمبرهنة الرياضي الفرنسي بيير دو فرما (Pierre De Fermat 1601-1665) القائل بعدم وجود أعداد صحيحة غير معدومة س، ع و ص بحيث سن +عن = صن من أجل كل عدد صحيح حيثn أكبر تماما من 2 (n > 2)، وذلك على هامش ترجمة مؤلّف L'arithmética de Diaphante » « ويقول: " ... لقد وجدت برهانا رائعا لهذه النظرية لكن الهامش غير كافٍ لاحتوائه".

وقد كانت النظرية (Théorème de Fermat) محل اهتمام الكثير من الرياضيين لمدة تتجاوز 350سنة حيث توصل هؤلاء إلى إثبات استحالة هذه العلاقة بالنسبة إلى قوة عددية مرتفعة جدا، إلى أن ظهر العالم الإنجليزي أندرو ويلز(Andrew Wiles) الذي أثبت القضية على مرحلتين: - في جوان 1993؛ خلال خاتمة محاضراته التي دامت ثلاثة أيام واجه الكثير من الانتقادات التي استطاع الإجابة عليها ماعدا واحدة، وهي التي شكلت فعلا عائقا أمام صحة هذا الإثبات.- في أكتوبر 1994 وبمساعدة ريشارد تايلور (Richard Taylor) استطاعا حل المشكل المطروح، ونشرت البرهنة عام 1995.

(❖❖)- اختيار أرسطو للفظة (Rhéma) ما يبرره اتيمولوجيا، حيث نجد في الجذع(rhé) معاني قال(dire) وتكلّم(parler) ، ولعلّ في هذا دافع لنقل المترجمين لها بلفظة « كلمة» ذات العلاقة بالفعل « تكلّم»، حيث أنّه لنتكلم علينا أن ننتج جملا وليس مجرّد النطق بألفاظ معزولة، وكلما قلنا شيئا فإنّنا نوجب شيئا أو ننفيه عن شيء آخر. (محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، ص 33). ولقد لاحظنا بعض المراجع تترجم rhèma إلى «فعل» وفقا لاصطلاح النحاة.

5- أرسطو، العبارة، المقالة 01، 179 ب، 20-21، ص 100.

6- المرجع نفسه، المقالة 03، 180 أ، 5-6، ص 101.

7- محمد مرسلي، منطق المحمولات، (الطبعة الأولى، المغرب: دار توبقال للنشر، 2004)، ص 09.

8- أرسطو العبارة، المقالة 03، 180 أ، 19-21، ص 102.

9- محمد مرسلي، منطق المحمولات، ص 09.

(*)- يقدم لنا بيير أوبنك(Pierre Aubenque) في دراسة فينومينولوجية للتأويل والأنطولوجيا عند أرسطو(Herméneutique et Ontologie (1991 remarques sur le périhermenias d'Aristote؛)) بالاعتماد على كتاب العبارة قراءة جديدة تبيّن الكيفية التي بنى بها أرسطو أنطولوجيا انطلاقا من تأويل خاص للغة، ويوظف أوبنك فكرتين أساسيتين من طُروحات كواين (W.V. Orman Quine(1908-2002 :

1- تتعلق أساسا بامتناع فحص المرجع ((Inscrutabilité de la référence

2- تتعلق بفكرة « نسبية الأنطولوجي(La relativité de l'ontologie)؛ فيصل إلى القول بتعدد الأنطولوجيات الممكنة وليس بتعدد الثقافات واللّغات فحسب بل بتعدد الأنطولوجيات حتى داخل اللّغة الواحدة.

ويتوّصل في الأخير أوبنك إلى القول أنّ أرسطو في العبارة لا يهتم بالبحث في صوّر وقوانين الفكر باعتبارها موضوعا للدراسة النفسية (كتابه في النفس) وإنّما يهتم بدراسة صور و قوانين التعبير عن الفكر،و هذا ما يجعلنا نستنتج أنّ قوانين الفكر و قوانين التعبير عنه ليست واحدة.

10- أرسطو، العبارة، المقالة 04، 180 ب، 03-04، ص 103.

11- أرسطو، التحليلات الأولى، المقالة 01، 24أ، 17، ص 138.

(*)- تدل كلمة لغة طبيعية (Langue naturelle) كمفهوم فلسفي على مجموعة الرموز الصوتية أي جملة الألفاظ والكلمات ذات المعاني والدلالات مع قواعد استعمالها.

(**)- اللّسان هو ما استقرت عليه اللّغة لدى قوم من الأقوام أي تحديد طبيعة الأصوات ومعاني الرموز الصوتية ودلالتها عند أمة معينة، ومن هنا تعدد الألسنة بتعدد الأقوام والأمم، وقد جاء في القرآن الكريم: " ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم" (الآية 22، سورة الروم)، " نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين"(الآية 193-194-195، سورة الشعراء).

12- محمد مرسلي، منطق المحمولات، ص 11.

(*)- يرى أرسطو أنّ الموجودات لها خصائص متغيرة تُدرك بالحواس وهي الأعراض(accidents) ، ولكن يوجد شيء ثابت إلى جانب هذه الأعراض يسمى الجوهر (Substance)ويُدرك إدراكا عقليا مجردا، حيث تتم عملية التجريد abstraction))عن طريق إسقاط الأعراض المتغيرة لموضوع ما والاحتفاظ بما هو ثابت ومشترك بين أفراد كثيرين مختلفين في الأعراض، فالحدّ « إنسان» مثلا يعبّر عن الصفات الجوهرية التي يشترك فيها جميع أفراد «الإنسان»؛إنّ هذا الإدراك هو العملية السيكولوجية التي تسمّى «التصور»(Conception) وما ينتج عنها يسمّى « تصور»(Concept) (معنى كلي مجرّد).

وللتصور جانبين هما: المفهوم (Compréhension) والماصدق (Extension)، حيث يشير المفهوم إلى مجموعة الصفات المتضمنة في التصور ويشير الماصدق إلى مجموعة الأفراد أو العناصر التي تصدق عليهم الصفات الواردة في المفهوم. مثلا: تصور إنسان صفاته الجوهرية هي الحيوانية، والعقل، أمّا ماصدقه فيشير إلى كل فرد تصدق عليه هذه الصفات: { سقراط، علي، محمد...إلخ}، ولذلك فالمفهوم يُحدّد بالإجابة على السؤال ما هو؟ والإجابة تكون بتحديد الماهية؛ وعلى هذا الأساس اشترط أرسطو أن يكون تعريف الحد بالماهية، حيث يكون هذا الأخير بالجنس القريب (كلي مقول على كثيرين مختلفين بالنوع) والفصل النوعي (كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة).

13- أرسطو، التحليلات الأولى، المقالة 01، 66 ب، 17-18، ص 142.

14- السور لفظ يحدّد كمّ القضية يدخل على موضوعها في قولنا: « كل إنسان فان» أو «بعض الإنسان فيلسوف»، وقد خصّصنا فصلا لموضوع الأسوار.

(❖)- الاستقراء هو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته، إمّا كلها ويعرف بالاستقراء التام وإمّا بعضها ويُعرف بالاستقراء الناقص، والتمثيل هو الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه أي الانتقال من الجزء إلى الجزء.

15- أرسطو، العبارة، المقالة07، 181 ب، 39-44، ص، 105.

16- Ian Lukasiewicz, la syllogistique d'Aristote du point de vue de la logique moderne, traduit par ,Z.Eslawsky, (2éme édition, paris : Armand Collin, 1972),p 05.

17- Ibid .

(*)- إنّ المثال الشائع الذي نجده في بعض كتب المنطق:

كل إنسان فان

سقراط إنسان

إذن سقراط فان

لا يمكن أن يكون مثالا أرسطيا فالقضية « سقراط إنسان» تحتوي على حد شخصي.

18- أحمد موساوي، مدخل جديد إلى المنطق المعاصر،(الجزائر: معهد المناهج، 2007)، الجزء الأول، ص 115.

(*)- فورفوريوس(233-304م) فيلسوف من أهالي مدينة صور الساحلية بجنوب لبنان، ألّف كتابه المشهور إيساغوجي، (Isagoge) وهي كلمة يونانية تعني المدخل (الاسم الثاني لهذا الكتاب)، وقد وضعه لتسهيل فهم كتاب المقولات لأرسطو، حيث يبحث في الكليات الخمس، ونقله إلى العربية أبو عثمان الدمشقي في القرن التاسع الميلادي واختصره المفضل بن عمر الأبهري (ت 663م).